

الباب الأول

المجتمع من الداخل



بروفيل: الكيان الصهيوني^(١)

اسمها الرسمي	(دولة إسرائيل)
مساحتها الجغرافية	٢٢,١٤٥ كيلو متر مربع
التعداد السكاني	٧,٢٨٢,٠٠٠ نسمة
معدل النمو السكاني	١,٣٩٪
متوسط العمر	منخفض نسبياً.
الأصل العرقي	اليهود ٧٥,٥٪ (١,٣٢٪ ولدوا بأوروبا وأمريكا الشمالية، ٨,٢٠٪ ولدوا بد إسرائيل). ١٤,٦٪ ولدوا بآسيا) والعرب حوالي ١٩,٥٪. أما الدرور والشركس وأبناء ديانات أخرى فيشكلون نسبة ٤,٣٪.
ديانة السكان	اليهود بنسبة ٧٦٪ المسلمون ١,١٦٪ المسيحيون ٣,٤٪ الدرور ١,٦٪
اللغة الرسمية	العبرية والعربية تنتشر الإنجليزية والروسية على نطاق واسع

(١) الأرقام مأخوذة عن موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ووزارة الخارجية البريطانية، وما نشرته الصحيفة الإسرائيلية «يديعوت أحرونوت» من إحصائات لمكتب الإحصاء المركزي.

- حاولت المؤلفة قدر الإمكان الوصول لأحدث أرقام، ورغم أن بعض الأرقام المقدمة تنتمي إلى عام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، إلا أنه قد بدا لنا عدم حدوث قفزات سريعة أو تغيرات فارقة في تلك الأرقام، مما أتاح لها فرصة التعبير عن الوضع الإسرائيلي الراهن.

كوايس حكايا إسرائيلية

العاصمة	القدس (*)
إجمالي الاقتصاد القومي	٥٢٣, ٨٥٢ بليون شيكل لعام ٢٠٠٤
معدل نمو الاقتصاد القومي	٩, ٣٪ لعام ٢٠٠٤ (**)
عدد السكان تحت خط الفقر	٦, ٢٣٪ لعام ٢٠٠٤ (***)
معدل التضخم المالي	٤, ١٪ لعام ٢٠٠٤ (****)
معدل البطالة	٧, ١٠٪ لعام ٢٠٠٤ (*****)
الصناعات الرئيسية	البرامج، تكنولوجيا الاتصال، الأسلحة، الفوسفات، الزراعة، المجوهرات
الواردات	٣٤, ٤١ بليون دولار لعام ٢٠٠٤
الصادرات	٣٦, ٨٤ بليون دولار لعام ٢٠٠٤

(*) تم اعلان القدس عاصمة لـ(إسرائيل) عام ١٩٦٧، بدلاً من تل أبيب. لكن ذلك لم يقابل بتأييد دولي، حيث لم تلق القدس كعاصمة اعترافاً دولياً، عدما من أربع دول صغيرة، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التي اعترفت بالقدس كعاصمة، منذ نحو عقدين، لم تنقل سفارتها إليها. وبهذا تكون عاصمة (إسرائيل) هي تل أبيب. رغم ذلك يروج الكيان الصهيوني لفكرة أن القدس هي العاصمة، للتأكيد بذلك على انتماهم لها. ويذكر أنه خلال عام ٢٠٠٩ دعا الاتحاد الأوروبي لتكون القدس عاصمة للدولتين، الإسرائيلية والفلسطينية. (المؤلفة)

(**) قفزت نسبة النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٦ إلى ٥٪.

(***) بلغت نسبة الفقر حوالي ١, ٢٣٪ في عام ٢٠٠٧، أي ١٦٣٠, ٠٠٠ مليون إسرائيلي، بينهم ٤٠٠٠, ٧٧٥ طفلاً.

(****) قفز معدل التضخم عام ٢٠٠٥ إلى ٤, ٢٪.

(*****) انخفضت نسبة البطالة عام ٢٠٠٧ إلى ٩, ٦٪ أي ٢٠٠ ألف فرد.

الفصل الأول العمارة في المجتمع المتعدد الأصول والأذواق



ملايين الأذواق تهبط على تلك الأرض، التي تم تقسيمها إداريًا إلى ست مناطق و ١٤ محافظة، والتي تخضع لسلطة محلية، عبارة عن بلديات، ومجالس إقليمية ومحلية. فتعيش بوجهين، وجه يمثل العمارة الحديثة، والآخر يحمل الطرز القديمة والتراثية.

يبقى رغم التطور التكنولوجي عمق وسحر خاص للبيوت القديمة، لكن هذا لم يكن دافع المحليين الإسرائيليين للإقبال على شراء شقق في مباني قديمة إنما كان دافعهم الأول هو غلاء أسعار البيوت الجديدة. بينما مال الزوار الأجانب -وأغلبهم فرنسيين- إلى الأبراج الفخمة وناطحات السحاب، حتى وصل سعرها -وفقًا لصحيفة «هاآرتز» الإسرائيلية- إلى ١٥-١٨ ألف دولار للمتر مربع، وذلك لأن الأجانب في (إسرائيل) يفضلون المباني الحديثة، التي تذكرهم بالطراز الأوروبي.

كواليس حكايا إسرائيلية

ورغم ذلك الارتفاع في الأسعار فإن الوضع العقاري، في عام ٢٠٠٦، أُعْتَبِرَ أفضل مما كان عليه في ٢٠٠٥، حيث تم بيع ١٥٠, ١ منزل، وازدهرت الشقق في وسط المدينة، ومنطقة شارون، ونتانيا، والقدس، نظرًا لزيادة التطويرات والخدمات في تلك المنطقة.

ومع اهتمام الوافدين بالأبنية الحديثة، تراجع الاهتمام الحكومي بالأبنية التراثية والقديمة، التي تتميز بالعمارة الفريدة، والأسقف المرتفعة، وقلة الجيران والعمارات التي تحيطها. عن ذلك يقول المهندس المعماري عمنون بار أور: «بعد هدم المدرسة العليا في تل أبيب القديمة، ويافا القديمة، أدركنا أننا نطمس التراث، ونسمح للمراكز الحضارية بالموت».



ليبدأ اضطراب وضع هذه الأبنية القديمة، منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، حين بدأت المشروعات الخاصة في القدس، ببناء نماذج متطورة من البنايات في

منطقة يمين موشيه، مما أضر مظهرها التاريخي، إلا أنه بحلول عام ١٩٨٠، وضعت بعض الحدود لتلك الاستثمارات. ليقر الكنيست في ١٩٨٢، لأول مرة - في ظل غياب دور الحكومة - أن المجتمع مسئول عن حماية الطبيعة في (إسرائيل)، لذا يجب

إنشاء جهاز لحماية الأبنية التراثية والقديمة.

تأسس ذلك الجهاز، عام ١٩٨٤، كملحق بالحكومة، إلى أن استطاع مع الوقت الإستقلال عنها. ليضم هذا الجهاز اليوم ٣٥ موظفًا، يديرون ست مناطق سكنية تراثية، قاموا فيها بمجموعة دراسات، أثبتت أن هناك ٩ آلاف مبنى في حاجة للصيانة، ويُتوقع أن يصل عدد تلك المباني إلى ٢٠ ألف، قريبًا وأغلب هذه المباني في القدس، وتل أبيب، وحيفا، وريفوت، ونيس زيونا، وزبخرون ياكوف، وروش، ويساعد هؤلاء الموظفين مجموعة من العلماء المتطوعين من القطاع الأكاديمي أو الخاص.

في ١٩٩١ كانت الإضافة الرابعة لقانون التخطيط والبناء الذي يتطلب من السلطة المحلية إنشاء لجنة ترميم وصيانة، وأغفل القانون ذكر أي شيء عن مصادر تمويل اللجنة تاركًا تدبير ذلك على السلطة المحلية، التي لم تستطع التصرف ساعتها.



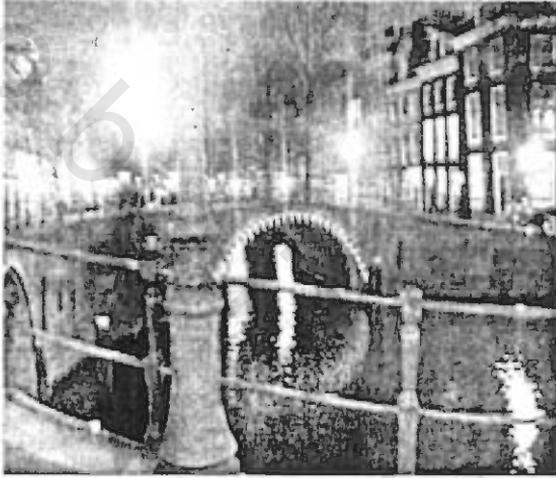
القديم يعانق الحديث



شارع تل أبيب

بهذا القانون أهملت المباني القديمة، على مدار فترة طويلة، مما مثل تطورًا أن يتم توجيه الاهتمام والوعي لها من قِبَل الناس، بعد أن تدمر الكثير منها، بسبب قلة

وعى الناس حول صيانة المباني القديمة، وإزالة بعض التصميمات من أجل تجديد المناطق.



نموذج جسر فوق الماء

تشهد، الآن، تلك الأبنية حماية مختلفة وصيانة، حيث مثلاً في منطقة ليف هاير، تم تحريم بناء أي مبنى بجوار المبنى، الذي بُني عام ١٩٢٠ كأول مدرسة للعمارة بتل أبيب. وقامت الحكومة بترميمه، وتحويله إلى مكتبة عامة.

أما عن الأسعار، فالغلاء

الشديد هو عنوان سوق العقارات في (إسرائيل)، حيث تستمر في الصعود، بطريقة لا تتناسب مع دخولهم، واقتصادياتهم، خاصة في وسط (إسرائيل)، وتل أبيب، لأن الشقق في مواجهه البحر، وفي أماكن عالية وحيوية، فيحمل البعض الحرب اللبنانية الإسرائيلية (٢٠٠٦) مسئولية ارتفاع الأسعار، التي يمكننا أن نطلع على بعضها، من خلال ما أورده الصحفي المتخصص في هذه الشؤون؛ إيريك ميروفسكي، كالتالي:

١- ارتفعت أسعار شقق المنطقة الشمالية الجديدة في تل أبيب بنسبة ٢٠-٣٠٪ خلال العامين الماضيين، ووصلت ٨٠-١١٠ ألف دولار للحجرة، والسبب في ذلك سوق رأس المال.

كواليس حكايا إسرائيلية

٢- ارتفعت أسعار المناطق الجديدة القريبة من تل أبيب بنسبة ٣٠-٤٠٪ خلال الخمسة الأعوام الماضية، فوصل سعر الشقة إلى ٨٠-٩٠ ألف دولار للحجرة. والسبب أنها من أكثر الأحياء الجديدة كثافة.

٣- ارتفعت نسبياً أسعار المناطق السكنية الجديدة في شرق נתانيا، بنسبة ٢٠-٣٠٪، أي أن سعر الشقة ٤٠-٤٥ ألف دولار للحجرة، والسبب أنها أول منطقة سكنية تُبنى جديدة في נתانيا، منذ عدة أعوام، عارضة شققها بأسعار رخيصة، بالمقارنة بمناطق أخرى، مثل منطقة شارون.

٤- سجّل وسط القدس أعلى الأسعار، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، حيث ارتفعت ما بين ٣٠-٥٠٪، أي حوالي ٦-١٠ آلاف دولار لكل متر مربع، والسبب التواجد الكبير للسكان الأجانب.

* كما ذكر ميروفسكي أعلى العقارات في شوارع (إسرائيل) الممتازة، كالتالي:

١- الجانب الغربي من شارع جالي تشيليت، في منطقة هيرزليا بيتواه، كان سعر الفيلا 15 مليون دولار أو أكثر.

٢- غرب شارع هجانيم، على جرف يطل على البحر، فيلا صغيرة بـ٩ مليون دولار أو أكثر.

٣- الشوارع الهادئة في سافيون كان ثمن الفيلا ٥,٥ أو ٦,٥ مليون دولار.

٤- في الشوارع التي لا يوجد عليها إقبال في غرب هيرزليا بيتواه؛ باروخ كامين، هفاتزليت هشارون، ينايت ستجد ثمن الفيلا ٥,٥ أو ٥ مليون دولار.

٥- الشوارع الهادئة في مستوطنة كفار شميريا هو ستتكلف بيوتها ٤,٥ أو ٤,٨ مليون دولار.

كما كان من أهم الأمثلة على ارتفاع الأسعار، شراء رجل الأعمال أركادي جاي

كواليس حكايا إسرائيلية

داماك للسفارة الروسية السابقة، في شارع روتشيلد بوليفارد، المحتوية على أربعة مبان، بمبلغ ٢٦ مليون دولار.

بالطبع، مس الارتفاع في الأسعار المكاتب التي ارتفعت أسعارها بحوالي ٢٠٪ في ٢٠٠٦، مما أدى لانخفاض الإقبال في حيفا، والقدس، لكن تل أبيب بها حيوية، تدفعها إلى عدم الاكتراث لارتفاع الأسعار، وبالتالي لا يتأثر سوقها العقاري.

بشكل عام يُقبل على شراء المكاتب شركات الخدمات الخاصة، مثل العيادات الطبية، شركات الخدمات العامة مثل الشركات المالية والاقتصادية والتكنولوجية، وقطاع آخر يمثله مكاتب المحامين ومحاسبين والتجارة. وخرجت المكاتب الحكومية من دائرة شراء تلك المكاتب بسبب انتقالها للإلتحاق بالمباني الحكومية. وتضم أبراج تل أبيب الحديثة أغلب المكاتب في الوقت الراهن، حيث ينتقلون إليها لتطوير أنفسهم، وبالتالي ارتفعت أسعارها، التي وصلت، خلال الأعوام الماضية، إلى ٨٠-١٠٠٪ من سعرها الأصلي.

صاحب ذلك دخول يهود الشتات إلى سوق العقارات، في ٢٠٠٦، مما أدى لارتفاع الأسعار، ليس في تل أبيب فحسب، بل في ضواحي أخرى، أيضًا، وبهذا يُتوقع المزيد من الزيادة في الأسعار. وقد يصل سعر الأرض، قريبًا، إلى ٢٩٠ ألف دولار، أو حتى ٣٠٠ ألف دولار. وبقدوم ٢٠٠٧، شهدت الشهور الأولى بتل أبيب بعض الإنخفاض، حتى بدأ يأتي الصيف، فارتفعت نتيجة لزيادة الإقبال، وقلة الشقق المتاحة، كما أسهم في ذلك ارتفاع الدولار المستمر، في مواجهه الشيكل، ليصبح إيجار الشقة حوالي ٥٨٠ دولار للشهر الواحد، وأغلى الإيجارات كانت في وسط تل أبيب، حيث يتم دفع ٧٥٠ دولار، نظير شقة مكونة من حجرتين، و ١,١٠٠ دولار لشقة من ثلاث حجرات، أما القدس فإيجار الحجرتين بـ ٧٠٠

كواليس حكايا إسرائيلية

دولار، والثلاث حجرات ٧٥٩ دولار، لتبدأ الأسعار في الإستقرار، بعيداً عن تل أبيب، حيث لا يزال الإيجار ٢٥٠ دولار لشقة بحجرتين، أو حتى ٣٥٥ لثلاث حجرات، بينما شراء شقة بحجرة واحدة تمليك، يمكن أن تكلف ٦٥-٨٥ ألف دولار، مما أدى بكثيرين إلى النزوح بعيداً عن غلاء تل أبيب، خلال ٢٠٠٧، إلى مناطق، مثل رعنانا وكفر صابا وهود هשרون.



متاجر إسرائيلية

النتيجة متوقعة، وهي انخفاض في مبيعات سوق العقارات بتل أبيب، حيث شهد عام ٢٠٠٧ تراجعاً في مبيعات العقارات، بنسبة ٢٠٪، مقارنةً بعام ٢٠٠٦، وذلك وفقاً لتقرير المكتب المركزي للإحصاءات. وصاحب ذلك انخفاض في

نسبة البيوت، التي تم بناؤها، وكان أغلبها بيوت تقطنها أسرة واحدة أو أسرتين. ورغم كل ذلك التراجع والغلاء، فإن الإسرائيليين يفضلون امتلاك بيوتهم، وذلك ما ذكره الإسرائيلي حاييم كاتز، في كتابه «اقتن منزلك في إسرائيل»، الصادر خلال ٢٠٠٧، الذي قال فيه: «يحب الإسرائيليون امتلاك بيوتهم، فأكثر من ٧٢٪ من الإسرائيليين يمتلكونها، وهو معدل من أعلى معدلات الملكية في العالم، يجعلهم ينفقون كل عام ٦, ٣ بليون شيكل، على البناء والتشييد، ويخصصون ثلثي الأراضي

لبناء البيوت»^(١).

«فالإسرائيليون يضطرون إلى دفع جزء كبير من دخولهم للمسكن، في ظل ظروف مالية أشد قساوة. وتكاليف تأثيث شقة أو بيت مرتفعة جدًا، أيضًا. ذلك أن ثلاجة عادة تبلغ تكلفتها أكثر من ألف دولار، والغسالة أكثر من ٨٠٠ دولار. وليس هناك أحد، تقريبًا، يملك غسالة أطباق، والأثاث، أيضًا، ماهظ، والسبب في ذلك هو أن الخشب يجب استيراده من الخارج، هذا بالإضافة إلى المسامير والأشياء الأخرى الضرورية لعملية الصنع»^(٢).

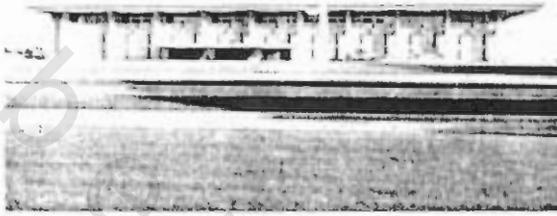
أما عن دور الدولة في تلك الأزمة صرح أحد المعنيين بالأمر: «طالما ظلت الدولة لا تقدم الدعم أو أي حلول أخرى بديلة، فسوف يصعب تغيير الأوضاع، وسيستمر الناس، في نهاية كل عام، في الاندهاش من سر الارتفاع الفظيع غير المبرر في أسعار البيوت والأراضي». وبدأت الحكومة الإسرائيلية تصحو، مع بداية ٢٠٠٧، حيث أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي عن تخفيض ٢٠٪ في أسعار الشقق التابعة للمشروعات الحكومية، والتي عانت من انخفاض متتابع في الإقبال، على مدار ستة أعوام.

حلول أخرى طرحها وزير الإسكان تمثلت في توفيره لوحدات سكنية في وسط (إسرائيل)، في بداية ٢٠٠٧، لتشجيع الناس للانتقال إلى الجليل والنقب، اللذان يمثل سكانهما نسبة قليلة، على الرغم من أنها يشغلان جزءًا كبيرًا من المساحة، حيث أن في النقب ١٤٪ فقط، من مجموع سكان الكيان الصهيوني على الرغم أنها

(١) المعلومات العقارية عن مجموعة مقالات نُشرت في الصحيفة الإسرائيلية «هآرتز haartez»، على مدار عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

(٢) لورانس ماير، إسرائيل الآن؛ صورة بلد مضطرب، ترجمة مصطفى الرز، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧، ص ١٥٩.

تحتل ١١٪ من مجموع مساحة (إسرائيل).



مبنى الكنيست

في محاولة أخرى من الدولة،
لحل مشكلة الإسكان، حاولت
تسكين جنود جيش الدفاع،
فوقعت وزارة الدفاع مع
إحدى شركات العقارات
الإسرائيلية الخاصة - المسماه

أشهرتوم - اتفاقاً، لبناء ٣٠٠ وحدة سكنية لجنود الجيش، حيث ستكون مساحة
البيت الواحد ١٧٠ مترًا، تباع فيه الوحدات بتخفيض ٢٠٪، أي سيكون سعرها
٣٢٠,٠٠٠ دولار، بما يساوي ١,٣ - ١,٤ مليون شيكل!.

أما عن دور المؤسسات المدنية في حل المشكلة، فقد ظهرت حركة «مستوطنات
جوش إيمونيم»، و«لجنة ويشا» اللذان يستهدفان تطوير المجتمعات في الضفة
الغربية، ومرتفعات الجولان، والجليل، والنقب. وأشرتت المؤسسات، خلال
٢٠٠٦-٢٠٠٧، في حملة موجهة لليهود الأمريكيين، لدفعهم إلى شراء بيوت في
الضفة الغربية، للاستقرار بها، خاصة المستثمرون الأمريكيون منهم. وكانت الحملة
بشعار: «استشارك محمي وآمن، و١٠٠٪ قانوني». ووفروا لهم بيوتًا، بأسعار مناسبة،
أي تتكلف ٩٤-١٧٠ ألف دولار للوحدة، رغم ذلك خاف الأمريكيون من
الإقدام على تلك الخطوة.

الإسرائيليون، أيضًا، يخافون، عند شرائهم للأشياء الجديدة، لذا يسعون للحصول
على الإستشارة، فيقول الصحفي أفي بار آلي، في جريدة «يديعوت أحرونوت»: «لا أحد

يشترى سيارة بدون اصطحاب أحد المسؤولين عن المعاينة، لكن لأعوام خلت، لم يكن الإسرائيليون يهتمون بفحص الشقق القديمة». وبهذا فسنجد في (إسرائيل) مكاتب للاستشارات الهندسية والمعاينات للشقق قبل شرائها، لكن الإسرائيليين لم يلتفتوا لها، إلا مؤخراً، وذلك، كما يقول أفيجادور أشيل، عضو مؤسسة لمراقبة المباني: (الناس، عندما يشترون سيارة، يأخذونها إلى مراكز الاختبار. أما عندما يشترون شقة، فيستشيرون أقاربهم، لماذا؟ لأنهم يحاولون توفير أجره المكتب، وهي ٢٠٠٠ شيكل، مكتفين بالملاحظة بأنفسهم للسماح الخارجية للمبنى).

«في الأعوام القليلة الماضية، زاد الاهتمام باستشارة تلك المكاتب، على أثر ارتفاع وعي الناس، بعد سقوط أحد الأطفال على رأسه، نتيجة إنهار حائط خارجي للمنزل، بالإضافة إلى تدفق موجات من القادمين من الخارج، خاصة من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية».

«من أمثلة تلك مكاتب المعاينة الخاصة، المعهد الذي أسسه ناك جوشمان، وبجمال بيرجمان، ضامين إليهما مجموعة خبراء مستقلين، ومهندسين مختصين، لديهم معلومات عن النظم الفيزيائية، والاجتماعية الملائمة، ويقوموا باستقبال الزبائن من الراغبين في شراء شقق جديدة، ويعطونهم إستشارات حولها، حيث يبدأ المكتب في التحري عنها، واختبارها من أكثر من جانب، بدءاً من طبيعة الجيران، وصولاً إلى نسبة مخاطر الإشعاع في هذا المبنى. ويقدمون تقريراً به صفات الجيران في العمارات السكنية المعروضة وحداتها للبيع، تشمل العمر، والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية لأولئك الجيران، وأصولهم العرقية، ومستوى تعليمهم: ومدى خطورتهم، أي هل بينهم مجرمون سابقون؟، وهل توجد شكاوي ونزاعات بينهم؟».

«كما يتطرق التقرير إلى عيوب البناية، والرطوبة، والخلل فيها، وطبيعة

المواصلات في تلك المنطقة، كما سيوفر معلومات لهم عن وضع المنطقة في خطط الحكومة المستقبلية، وموقعها بالنسبة للإشعاعات والكابلات عالية التردد، وهي كلها بيانات لا تتوافر في التقارير الأخرى حول الملكية. وقد نصحوا، مرة، زوجين، طلبوا الإستشارة في أحد الشقق، بعدم صلاحيتها، لأن جارهم يمتلك كلب والزوجة لديها حساسية ضد الحيوانات».

«في إطار ذلك يسعى معهدهما لعمل قاعدة معلومات عن العمارات المختلفة في إسرائيل يحصلان على معلوماته من السلطات المحلية، ومكاتب الإحصاء، والشرطة الإسرائيلية، وقطاعات التعليم، والصحة، والبيئة. وبينون صورة متكاملة عن الجوار في إسرائيل، ليصبح معهدهم الرائد في هذا المجال».

«يلقى مجال برجيمان عن هذا الأمر: (ماذا يمكننا أن نفعل، والجميع يخفون عيوب مبانيهم، فمنذ فترة، طلب مني زوجان معاينة شقة -يرغبون في إستئجارها- فقمتم بفحصها، ووجدت أن الدبكورات تخفي عيوباً في البناء، والأساس. وبمنظرة أكثر دقة، أتضح، بأن المبنى، أساساً، كله يعاني من انغمار أساساته بالمياه، بسبب عدم وجود نظام صرف صحي، أو مجاري، أساساً، إنما يُصرف في حفرة تحت المنزل، والمالكين للمبنى لا يخبرون الزبائن بذلك... كما ذهبت لمعاينة منزل آخر في أفولا، فوجدته مبنى بشكل غير قانوني، مما لا يتيح للمستأجرين الحصول على وثيقة إيجار من البلدية. أما في منطقة زيكرون ياكوف فعينت أحد المنازل، التي كان يخفي صاحبها خلف السيراميك، علامات الرطوبة والتجاويف)».

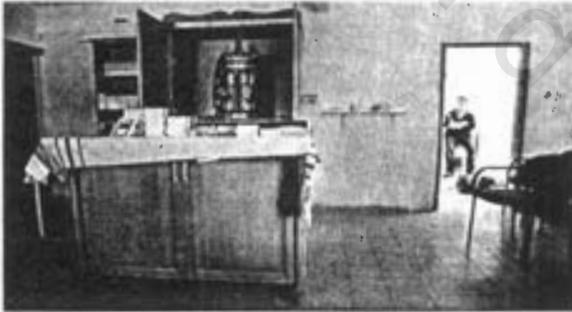
إذا كان هذا هو الحال في مباني المدينة، فكيف يكون في الكيبوتز^(*)، ومعسكرات

(*) هي التجمعات السكنية التي تعطيها الدولة للمهاجرين الجدد إلى (إسرائيل)، وتقوم تلك التجمعات على فكرة التعايش الجماعي، والتدين الشديد، لكن الوضع اختلف وتدهور، اليوم.

كواليس حكايا إسرائيلية

المهاجرين؟ تجميعنا عن ذلك الموقع الإلكتروني «أسبوع اليهود»، فذكر أن الكيبوتزات أصبحت غارقة في القيم العلمانية والإشتراكية، بعد أن كانت تغص بكوادر طليعة الحركة اليهودية، التي تؤمن بمبادئ العمل، والدخل المشترك، والملكية الجماعية لليبوت والأراضي الزراعية. إلا أن تضخم ثمانينات القرن العشرين، والتزوح الجماعي للشباب، والديون الكبيرة التي واجهتها الحكومة، أوصلته إلى هذه الحالة من الإنحطاط المستمر. وينطبق ذلك على كيبوتز ياد هانا، الذي يخسر، مثله مثل كل الكيبوتزات الأخرى، الكثير من سكانه، فحوالي ٣٠ أسرة تركته ورحلت، خلال عام واحد.

أسس كيبوتز ياد هانا في خمسينيات القرن العشرين، من قبل مهاجرين الروس والأوروبيين، لكن بعد ذلك خرج الكثير منهم، على أثر أنشاقهم على حركة الكيبوتز السائدة، وتحالفهم مع الحزب الشيوعي، الصغير جدًا في (إسرائيل)، ورفضهم لتلك الحياة الدينية الجماعية.



المعبد المؤقت في كيبوتز ياد هانا شمال تل أبيب

ووصل حجم الثورة على المعتقدات الدينية حد أن المتدينين لم يجدوا مكانًا لأداء صلاتهم، في عام ٢٠٠٦، فقاموا بتحويل أحد مراكز الرعاية الصحية النهارية إلى معبد مؤقت، ليحتفل فيه

الأقلية المتدينة من القادمين الجدد بيوم الغفران، لأن ساكني الكيبوتز لا يهتمون بتلك الأمور الدينية، بعد أن صار يضم الشيوعيين والملحدين، وربما لم يعد يعني المعبد اليهودي شيئًا أساسيًا للدولة اليهودية نفسها، وفقًا لما أورده الموقع.

كواليس حكايا إسرائيلية

لكن ما دفعهم لعمل معبد، هو تلك الأسر القادمة من الضفة الغربية، على أثر ترحيل الحكومة للكثير من الإسرائيليين من قطاع غزة والضفة الغربية* . ومع وجود هذا التنافر الفكري والسياسي بين الموجودين في الكيبوتز والقادمين الجدد، فحاولوا تحقيق التعايش بينهم ببناء مكان للعبادة.

يقول سكان الكيبوتز إن النادي الاجتماعي والمكتبة في حالة سيئة، أما المطعم فقد أغلق أبوابه، منذ فترة طويلة. ويقول موران سيمشي (١٨ عامًا) وهو أحد القادمين من قطاع غزة: «الكيبوتز مليء بكبار السن، وأصبح من



قاعة طعام كيبوتز ياد هانا التي أغلقت

الصعب التواصل معهم، كما أنك لا تجد إلا القليل من علاقات الصداقة هنا». وتقول أمه: «هناك فجوة كبيرة بيننا وبين الناس هنا، فهم شيوعيون، ونحن نختلف عن ذلك، وأنا أتمنى أن أنجح في إعادة بناء حياتي هنا».

تطُرقت أفلام السينما إلى أوضاع الكيبوتز، في محاولة لرصدها، مثل الفيلم الإسرائيلي «الطين العذب» (٢٠٠٦)، للمخرج درور شاؤول، الذي فاز بالجائزة

(*) وفقًا لخطة الانسحاب التي أقرها رئيس الوزراء الأسبق؛ آرييل شارون، بسحب الإسرائيليين من الضفة الغربية.

الأولى، في مهرجان برمودا الدولي العاشر للفيلم. ليرسم فيلمه صورته للكيبوتز، في سبعينيات القرن العشرين فيسرد قصة ديفر، الصبي الجذاب، البالغ ١٢ عامًا، والذي نعيش معه تفاصيل أيامه، بدءًا من صيف ١٩٧٤ وحتى ربيع ١٩٧٥، وهو العام الذي أُجبر فيه هو ورفاقه على دخول سلسلة الإمتحانات القاسية، لإثبات ولائهم، وأهليتهم للكيبوتز. فتتابع معاناته، هو وأمه، وكيف أن ملكية كل شيء جماعية، حتى لو كانت ساعة يد. فحتى حياة أمه وأبيه تحولت إلى ملكية عامة فأبوه في فرنسا، لا يستطيع المجيء، لأنه ليس يهوديًا مما يدفع الأم-التي لم تتعلم الفرنسية- للإكتفاء بكتابة خطابات بالعبرية، يترجمها لها إلى انفرنسية أحد أفراد الكيبوتز، ويقرأها عليها بصوت عال، ليصبح حتى زواجها ملكية عامة.

عن ذلك العمل كتبت أفينوم بن زيف، الخبيرة الجنسية في صحيفة «يديعوت أحرונوت»: «لأنني نشأت في كيبوتز، فلا أنكر أن الدولة تتدخل في زواجنا، فتمنع أو تحدد من زواج المثليين الجنسيين، تعدد الأزواج، الزواج ممن يدينون بديانات أخرى، والعرب الفلسطينيون.. وهذا ضروري لحماية كل من يوجد في الكيبوتز، كما أنه لا يتعدى على الحرية الجنسية للشخص، فاليوم، بعد أن تم الفصل بين الروابط التقليدية التي تربط الجنس والزواج، يمكننا التغلب عليها، بأن يعيش كل فرد مع من يريد رجل ورجل، امرأة ورجل، امرأة ورجلان. ولضمان الحقوق يمكن الاعتماد على وثيقة اتفاق، تضمن حقوق كل الأطراف!»

بشكل عام يوجد داخل كل تلك البيوت-والكيبوتزات أناس متنوعه، ومختلفة، تحمل بداخلها أشياء كثيرة من السعادة، والآلم، أو حتى ذكريات عن أوطان أخرى، تركوها ليهاجروا إلى (إسرائيل).

